DP

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

DP/1993/BFC/L.2/Add.1
14 June 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

لجنة الميزانية والمالية
الدورة الأربعون
١-١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٣، نيويورك
البند ٥ من جدول أعمال لجنة الميزانية والمالية

اعتماد تقرير لجنة الميزانية والمالية المقدم إلى مجلس الإدارة

مشروع تقرير لجنة الميزانية والمالية

المقرر: السيدة آنا - كارين هولم - إركسون (السويد)

الفصل الثاني - صندوق الأمم المتحدة للسكان

١ - **كان معروضا على لجنة الميزانية والمالية، كي تنظر في البند ٥ من جدول الأعمال، الوثائق التالية:**

تقديرات ميزانية فترة السنتين لخدمات الدعم الإداري والبرنامجي لفترة السنتين ١٩٩٥-١٩٩٤ (DP/1993/35)؛

الاستعراض المالي السنوي لعام ١٩٩٢ (DP/1993/36)؛

تقارير مراجعة الحسابات (DP/1993/37)؛

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (DP/1993/38)؛

تقرير المدير التنفيذي عن التنقيحات المقترح إدخالها على النظام المالي لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/1993/63)؛

160693 160693 93-34747

٢ - وتم أيضا توفير معلومات تكميلية عن مسائل تهم لجنة الميزانية والمالية.

٣ - وقبل أن تعرض المديرة التنفيذية باستفاضة مقترحات ميزانية خدمات الدعم الإداري والبرنامجي، أشارت بإيجاز إلى المركز المالي لصندوق الأمم المتحدة للسكان وتوقعات إيراداته. وعلّقت قائلة إن إيرادات الصندوق من الموارد العادية كانت تقدر في عام ١٩٩٣ بمبلغ ٢٣٨ مليون دولار، أي بما يناهز إيرادات عام ١٩٩٢. على أنها أشارت إلى أن هذا التقدير يشمل المساهمات المتوقعة من الولايات المتحدة لعام ١٩٩٣ فصاعدا. وبالنسبة لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥، كان الصندوق قد توقع إسقاطات موارد إجمالية قدرها ٦٠٦ ملايين دولار، تتألف من موارد عادية تبلغ ٥٧٦ مليون دولار وأموال متعددة الأطراف وثنائية تبلغ ٣٠ مليون دولار. وقد شمل هذا مساهمة متوقعة من الولايات المتحدة في الموارد العادية قدرها ٥٠ مليون دولار عام ١٩٩٤، و ٥٠ مليون دولار في عام ١٩٩٥.

٤ - وفيما يتعلق بنفقات خدمات الدعم الإداري والبرنامجي ونفقات البرنامج في فترة السنتين ١٩٩٢ ١٩٩٣، قالت المديرة التنفيذية إنه بالرغم من أن مستوى نفقات الصندوق كان متواضعا في عام ١٩٩٢، فإن الصندوق تمكن من إنجاز برامجه فضلا عن تغطية تجاوز نفقات بمبلغ ٥,٥ ملايين دولار تكبدها في فترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١، وقد بلغت الأموال المرحّلة من الموارد العادية لعام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٣ مبلغ ٣٣,٦ مليون دولار نتجت عن التخطيط الرشيد وتحقيق وفورات في ميزانية خدمات الدعم الإداري والبرنامجي، ومكاسب غير متوقعة في المساهمات بفضل أسعار صرف مؤاتية وإيرادات من خدمات المشتريات التي أداها الصندوق، وحدوث تأخيرات في تنفيذ البرنامج، التي حصلت بسبب عوامل سياسية وبيئية.

٥ - ونتيجة لخطوات اتخذت أثناء فترة السنتين الحالية لإبقاء النفقات الإدارية عند حدها الأدنى، فإن صندوق الأمم المتحدة للسكان يتوقع تحقيق وفورات بمبلغ لا يقل عن ٧ ملايين دولار في النفقات الإدارية للفترة ١٩٩٢-١٩٩٣.

٦ - وفيما يتعلق باقتراح ميزانية خدمات الدعم الإداري والبرنامجي للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥، فقد لفتت المديرة التنفيذية الانتباه إلى أن الأمين العام كان قد طالب بوجوب مساهمة صندوق الأمم المتحدة للسكان في عملية إعادة تشكيل منظومة الأمم المتحدة عن طريق تخفيض ملاك كبار الموظفين المعيَّنين بالإدارة. ونتيجة لذلك، فقد تضمَّن اقتراح ميزانية صندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ تخفيضا في رتبة ثلاث وظائف من وظائف الرتب العليا في المقر. وتضمَّنت الميزانية أيضا اقتراحات بإنشاء وظيفة مدير قطري في اريتريا، وإضافة ٣٥ وظيفة ميدانية محلية جديدة، ونقل وظيفتين من المقر إلى الميدان، وإعادة تصنيف ست وظائف مديرين قطريين من الرتبة ف - ٥ إلى الرتبة مد - ١، وست وظائف لموظفي برامج دوليين من الرتبة ف - ٣ إلى الرتبة ف - ٤. وذكرت المديرة التنفيذية أن صندوق الأمم المتحدة للسكان اقترح، مع بعض التردد والصعوبة، تنزيل رُتب بعض كبار موظفيه في المقر. ولذلك، فهي تأمل أن يعيد

المجلس النظر، في المستقبل القريب، في إعادة الوظائف إلى مستوياتها السابقة، خصوصا بالنظر لازدياد مسؤوليات الصندوق وموارده المالية.

٧ - ولكفالة وجود أنظمة المساءلة الملائمة، أشارت المديرة التنفيذية إلى أن الصندوق يعتزم مواصلة تعزيز القدرات المالية والإدارية لشبكة المكاتب الميدانية. وسيستلزم هذا، في جملة أمور أخري، تعزيز تنفيذ استراتيجية نظام المعلومات الإدارية بالصندوق، وبالتحديد، عن طريق توفير نظم حواسيب أرقى لمؤسساته الميدانية مما يكفل زيادة فعالية وفائدة رصد ميزانيات المشاريع وإنجاز البرنامج؛ ومواصلة تنفيذ برنامج الصندوق المعني بتدريب الموظفين وتطويرهم، مع التركيز على الأنشطة الميدانية.

٨ - وفي ختام مقدمتها، علـّقت المديرة التنفيذية قائلة إن ميزانية فترة السنتين المقترحة لخدمات الدعم الإداري والبرنامجي تبلغ ١٢٠,١ مليون دولار (إجمالي) و ١١٣,١ مليون دولار (صافي)، مع مراعاة احتساب إيرادات قدرها ٧ ملايين دولار تضاف إلى الميزانية. وهكذا، فإن نسبة ميزانية خدمات الدعم الإداري والبرنامجي المقترحة إلى مجموع موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان البالغ ٦٠٦ ملايين دولار في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ تبلغ ١٩,٨ في المائة على أساس إجمالي (١٨,٧ بالمائة صاف)، وهي نسبة أفضل بالمقارنة إلى نسبة ٢١,٩ في المائة على أساس إجمالي (٢٠,٦ بالمائة صاف) لفترة السنتين السابقة.

٩ - وقدمت مديرة شعبة شؤون المالية والموظفين والإدارة معلومات إضافية ذات صلة بالوثائق DP/1993/36، و 37، و 63. وتتضمن الوثيقة DP/1993/36 الاستعراض المالي السنوي لصندوق الأمم المتحدة للسكان وصناديقه الاستئمانية وتعرض المركز المالي للصندوق في نهاية عام ١٩٩٢. وتعرض الوثيقة DP/1993/37 التدابير التصحيحية التي اتخذها صندوق الأمم المتحدة للسكان استجابة لتوصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة في تقريره بشأن البيانات المالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان عن فترة السنتين المنتهية في عام ١٩٩١ (A/47/5/Add.7)، وكذلك حالة الأموال المخصصة للوكالات المنفـّذة عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١. وتقدم الوثيقة DP/1993/63 إلى المجلس بنودا مالية جديدة تتعلق بإصدار الإذن بالشراء وبترتيبات تقاسم التكاليف، وذلك كي ينظر فيها ويعتمدها.

١٠ - وسلطت مديرة شعبة شؤون المالية والموظفين والإدارة الأضواء على حالة الصندوق المالية في عام ١٩٩٢، فأشارت إلى أن مجموع الإيرادات بلغ ٢٣٨,٢ مليون دولار ومجموع النفقات ١٩٣,٦ مليون دولار، مما أدى إلى زيادة الموارد على النفقات بمبلغ ٤٤,٦ مليون دولار. وشكـّلت نفقات البرنامج ٧٨ في المائة من مجموع النفقات، أي ١٥١ مليون دولار، بينما بلغت النفقات على المقر وإدارة المكاتب الميدانية ٤٢,٦ مليون دولار. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، كانت الأرصدة النقدية في صندوق الأمم المتحدة للسكان من العملات القابلة للتحويل واستثمارات الودائع لأجل تبلغ ١٢١,٢ مليون دولار، تتضمن مبلغ ٤٨ مليون دولار من الاحتياطي التشغيلي، و ٢,٥ مليون دولار من الاحتياطي للإيواء في الميدان و ١١ مليون دولار من الصناديق الائتمانية.

١١ - ثم لفتت المديرة الانتباه إلى التقرير المرحلي المفصل، المقدم في الوثيقة DP/1993/37، عن التدابير المتخذة لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات. وأشارت إلى أن الجهود الحثيثة التي تبذلها المديرة التنفيذية بغية الحصول على تقديم شهادات مراجعة الحسابات وبيانات النفقات من الوكالات المنفذة بالأمم المتحدة، والحكومات، والمنظمات غير الحكومية، في الوقت المناسب، أدت إلى حدوث تحسن عام في شمول مراجعة الحسابات لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١، بالمقارنة إلى فترة السنتين السابقة على ذلك. وأفادت، فضلا عن ذلك، أنه في وقت كتابة التقرير (نيسان/ابريل ١٩٩٣)، بلغ مستوى شمول مراجعة حسابات وكالات الأمم المتحدة المنفذة لمشاريع صندوق الأمم المتحدة للسكان ١٠٠ في المائة، بينما بلغت ٨٨,٥ في المائة للمنظمات غير الحكومية، و ٦٩,١ في المائة للحكومات.

١٢ - وفيما يتعلق بالضوابط المالية، فقد ذكرت مديرة شعبة شؤون المالية والموظفين والإدارة أنه قد بُذلت جهود لضمان تمتع شبكة المكاتب الميدانية التابعة للصندوق بالقدرات المالية والإدارية اللازمة لممارسة سلطة البرنامج اللامركزية المخولة لها. ويشمل هذا، في فترة سنتي ١٩٩٤-١٩٩٥، الاستعانة بخدمات الموظفين الماليين المتجولين التابعين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولمركز الخدمات الإقليمي الذي أنشأه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أساس رائد في كوالالامبور؛ وزيادة تدريب موظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان على المسائل المالية في الميدان وفي المقر على السواء، والتوسع في تركيب أنظمة آلية؛ وإقامة قسم مستقل داخل شعبة مراجعة الحسابات واستعراض التنظيم التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي خصيصا لمعالجة عمليات صندوق الأمم المتحدة للسكان.

١٣ - وفضلا عن ذلك، أشارت إلى أن صندوق الأمم المتحدة للسكان أعد بندين جديدين من بنود النظام المالي لمعالجة الحاجة إلى وضع التشريع الضروري الذي يأذن للصندوق بالدخول في ترتيبات تقاسم التكاليف، لتوفير خدمات الشراء بالنيابة عن الحكومات وسواها من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات، وقد قُدما إلى المجلس في الوثيقة DP/1993/63.

موجز مناقشات اللجنة

١٤ - أثنت عدة وفود على المديرة التنفيذية لوضوح وثيقة الميزانية وشكلها وعرضها. بيد أن بعض الوفود لاحظت أنه لو تضمنت الوثيقة ميزانية منقحة للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٣ لزاد وضوحها، وأوصت بأن تتضمن الميزانيات التي ستقدم في المستقبل ميزانية منقحة لفترة السنتين الجارية. وعلق أحد الوفود على ذلك قائلا إن أساس زيادات التكاليف الواردة في الميزانية المقترحة لا تفسر بصورة كافية في وثيقة الميزانية، وطلب الحصول على مزيد من المعلومات بشأن تسوية التضخم المستخدمة في إعداد الميزانية. وطلب وفد آخر تحليل تفصيلي لكل سنة، بدلا من كل فترة سنتين، كما هو الحال في الوقت الراهن ، من أجل تسهيل إجراء مقارنة مع أداء السنوات الماضية.

١٥ - وأعرب العديد من المندوبين عن القلق إزاء اسقاطات إيرادات الصندوق وفصل وحثوا المديرة التنفيذية على تطبيق معدل نمو يتسم بالمزيد من التحفظ على هذه التنبؤات من أجل تقليل خطر الاضطرار إلى إرجاء البرامج أو إلغائها في المستقبل. وطلب مندوب آخر الحصول على معلومات بشأن كيفية مراعاة تقلبات أسعار العملات مستقبلا في الميزانية. وحذر مندوب آخر من أن الايرادات المتوقعة لفترة السنتين تشمل مساهمة كبيرة محتملة من مانح سابق، على الرغم من أن هذا المانح لم يتمكن من تقديم تأكيداته بأن هذه المساهمة ستقدم وشيكا. وبناء على ذلك أعرب عن الانزعاج لأن ايرادات الصندوق ستكون أقل كثيرا في الفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٥ بدون هذه المساهمة. وطلب أحد الوفود الحصول على معلومات بشأن أجزاء أنشطة صندوق الأمم المتحدة للسكان التي سيخفضها الصندوق أولا إذا لم تتحقق الايرادات المسقطة - الادارة أم البرنامج.

١٦ - وأثنت بعض الوفود على المديرة التنفيذية لما تبذله من جهود لاحتواء مستوى النفقات الادارية وبصفة خاصة، فيما يتعلق بالوفورات المتوقعة البالغة ٧ ملايين من دولارات الولايات المتحدة التي تحققت في فترة السنتين الجارية. بيد أن العديد من الوفود أعربت عن القلق إزاء مستوى النفقات الادارية المدرجة في الميزانية فيما يتصل بمستوى الايرادات المتوقعة، وطالبت بالحصول على معلومات فيما يتعلق بما إذا كانت النفقات الإدارية مدرجة تحت تكاليف خدمات الدعم التقني أم تحت تكاليف الخدمات الادارية والتشغيلية المبلغة في بيان الايرادات والنفقات في الاستعراض المالي السنوي (المرفق الأول من الوثيقة DP/1993/36). وأشير إلى أنه إذا اتضح أن اسقاطات الايرادات أقل مما كانت متوقعا، يمكن أن يؤثر هذا تأثيرا سلبيا على نسبة نفقات خدمات الدعم الاداري والبرنامجي إلى الايرادات. ومن ثم، يجب أن يضع الصندوق خطط طوارئ في حالة عدم تحقق اسقاطات الموارد المتوقعة بالكامل.

١٧ - وارتأت بعض الوفود أن مستويات النفقات الادارية في عام ١٩٩٢ كانت عالية بصورة مفرطة بالنسبة للنفقات البرنامجية وأعربوا على الأمل في أن تتناقص نسبة موظفي فئة الخدمات العامة إلى موظفي الفئة الفنية مع تزايد مستوى اللامركزية وتنفيذ نظم المعلومات الادارية. وطلب وفد آخر معلومات بشأن ما إذا كان يجري تحميل تكاليف أي موظفين ميدانيين على ميزانيات المشاريع، وطلب وفد آخر صياغة معايير محددة بوضوح للتمييز بين النفقات الادارية والنفقات البرنامجية.

١٨ - وأعربت وفود معينة عن القلق إزاء انخفاض معدلات تنفيذ البرنامج في عام ١٩٩٢ وأبدت اهتمامها بمعرفة أسباب ذلك.

١٩ - وطلب أحد الوفود الحصول على مزيد من المعلومات بشأن متوسط الرصيد اليومي للأموال المودعة، وكيفية استثمار هذه الأموال، وبأي عملات تستثمر بها، ومعدلات المردود المتحصل منها.

٢٠ - ولاحظت بعض الوفود مع الارتياح الجهود التي يبذلها الصندوق لتعزيز الضوابط المالية وأبدت دعمها للاجراءات التي اتخذت لتعزيز الابلاغ المالي، في الوقت الذي حثت فيه الصندوق على مواصلة بذل جهوده من أجل تحسين المراقبة المالية للمشاريع المنفذة وطنيا. وأوصى أحد الوفود بالحصول على خدمات مراجعي حسابات خاصين وأحاط علما بأنه قد تم تنفيذ تشكيل وحدة المراجعة الداخلية لحسابات صندوق الأمم المتحدة للسكان بعد بعض التأخير. واقترح أيضا أن يعد صندوق الأمم المتحدة للسكان موجزا لتقارير مراجعي الحسابات بشأن المشاريع التي تنفذها الوكالات، مع الاجراءات التصحيحية المتخذة، لتقديمها إلى مجلس الادارة، على غرار ما يقدمه برنامج الأمم المتحدة الانمائي حاليا إلى المجلس.

٢١ - وأعربت بعض الوفود عن تأييدها لاقتراح ترفيع ستة وظائف مديرين قطريين لصندوق الأمم المتحدة للسكان من فئة ف - ٥ إلى فئة مد - ١، على الرغم من أن وفودا عديدا أعربت عن مشاطرتها اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية الرأي القائل بأن وثيقة الميزانية لا توفر مبررا كافيا لهذه الترفيعات. بيد أنه لوحظ أنه ليس لدى اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية أي اعتراض على هذا الاقتراح، وذلك بعد أن تلقت معلومات إضافية من صندوق الأمم المتحدة للسكان. وأعربت بعض الوفود أيضا عن القلق إزاء الأقدمية النسبية لهذه الوظائف فيما يتعلق بالمنسق المقيم والممثل المقيم في البلدان التي اقترح اجراء ترفيعات في الوظائف فيها. وبدا أن وفودا معينة تتعاطف مع احتياجات الصندوق في هذا الشأن، على الرغم من أنها أعربت عن القلق حتى لا تكون هذه الوظائف قابلة للتحويل، حيث ذكر أنه قد حدث في الماضي أن انتقل شاغلو وظائف سابقون برتبة مد -١ إلى وظائف من رتب أدنى.

٢٢ - وطلب أحد الوفود معلومات فيما يتعلق بالأدوار التي يقوم بها كل من المديرين القطريين لصندوق الأمم المتحدة للسكان وممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان وسأل عن نوع النظام الذي يستخدمه الصندوق لتقييم أداء موظفيه.

٢٣ - وكان هناك توافق عام في الآراء فيما بين الوفود بشأن إقرار مقترحات ترفيع ست وظائف لموظفي برنامج دوليين من رتبة ف - ٣ إلى رتبة ف - ٤ وإعادة توزيع وظيفتين بالمقر إلى الميدان. وأيدت معظم الوفود اقتراح تنزيل ثلاث وظائف إدارية أقدم في المقر، على الرغم من أن أحد الوفود طلب الحصول على المزيد من الإيضاحات بشأن هذه المسألة.

٢٤ - وأيدت الوفود بصورة عامة مقترحات المديرة التنفيذية فيما يتصل بنظام المعلومات الإدارية وتدريب الموظفين، واقتراح إضافة ٣٥ وظيفة محلية جديدة في الميدان، واقتراح إنشاء مكتب ميداني في اريتريا يسهم أيضا في جهود الأمين العام الرامية إلى توحيد وجود الأمم المتحدة هناك. بيد أنه، فيما يتعلق بال ٣٥ وظيفة المحلية الجديدة، أوضح بعض الوفود أنه إذا لم تتوفر الموارد المتوقعة، قد يلزم أن تعيد المديرة التنفيذية النظر في مقترحاتها بشأن ميزانية خدمات الدعم الإداري والبرنامجي.

٢٥ - وطلب أحد الوفود من الإدارة أن تقدم بيانا مستكملا، إن كان هناك ما هو متاح، بشأن التطورات الأخيرة فيما يتعلق بترتيبات الإيجار لأماكن المقر وإمكانية حصول الصندوق على إعفاء من ضريبة العقارات.

٢٦ - وطلب أحد الوفود الحصول على معلومات بشأن ما إذا كان سيتسنى كفالة مواصلة وحدة الاحتياجات من موانع الحمل وإدارة السوقيات أنشطتها بعد عام ١٩٩٤، حيث سينتهي عندئذ ترتيب تمويلها الأصلي.

٢٧ - وطلب أحد الوفود الحصول على معلومات بشأن التدابير التي اتُّخذت لكفالة ألا تؤثر الأعمال، التي يضطلع بها الصندوق فيما يتعلق بالمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، تأثيرا سلبيا على الأعمال المعتادة للصندوق.

٢٨ - وأعرب أحد الوفود عن التأييد لاقتراح تعديل النظام المالي للصندوق بشأن ترتيبات المشتريات القابلة للسداد، في حين اقترح إجراء تنقيحات أخرى على البندين ٤-١٢ و ٤-١٣ منه. وتساءل وفد آخر عما إذا كانت الإيرادات المستمدة من أنشطة المشتريات تعامل كإيرادات متنوعة أم تُستخدم لمقابلة نفقات خدمات الدعم الإداري والبرنامجي. وسألت وفود أخرى عن أثر التنقيحات المقترحة فيما يتعلق بتقاسم التكاليف على مستوى تمويل المشاريع.

رد الإدارة

٢٩ - وجهت المديرة التنفيذية الشكر إلى الوفود على ما أبدوه من تعليقات بشأن مختلف المقترحات المعروضة عليهم. وأعربت عن الأمل في أن ترى لجنة الميزانية والمالية أنه يمكن، بعد إجراء المزيد من المناقشات، تأييد ترفيع ست وظائف مديرين قطريين من رتبة ف - ٥ إلى رتبة مد - ١. وأكدت أهمية إجراء هذه الترفيعات في إطار الجهود التي يبذلها الصندوق لتعزيز المكاتب الميدانية وتحقيق المزيد من اللامركزية.

٣٠ - وفيما يتعلق بشكل الميزانية وعرضها، ذكرت مديرة شعبة شؤون المالية والموظفين والإدارة أن المجال مفتوح أمام استعراض طرق ووسائل تحسين وضوح المعلومات المعروضة ووجهت الشكر، في هذا الصدد، إلى المندوبين على ما قدموه من مقترحات مفيدة.

٣١ - وفيما يتعلق بمشاعر القلق التي أبداها العديد من الوفود بشأن نسبة ميزانية خدمات الدعم الإداري والبرنامجي إلى نفقات البرنامج، أشارت مديرة شعبة شؤون المالية والموظفين والإدارة إلى أن صندوق الأمم المتحدة للسكان نجح في ترتيب تحقيق وفورات في غضون فترة السنتين الجارية تبلغ ما لا يقل عن ٧ ملايين من دولارات الولايات المتحدة. وتتواصل الجهود في الوقت الحاضر من أجل إتاحة أكبر مبلغ ممكن من الموارد لأغراض البرنامج. وأوضحت كذلك أن من المؤكد أن يقوم صندوق الأمم المتحدة للسكان في المستقبل بتعديل ميزانية خدمات الدعم الإداري والبرنامجي لديه وجعلها تتمشى مع الإيرادات الفعلية. وفي

الوقت نفسه، يجب ضمان القدرة التنظيمية الحالية للصندوق على مواجهة التحولات قصيرة الأجل في مستويات الإيرادات ونسب نفقات البرنامج. وأكدت أن المديرة التنفيذية قد دأبت على بناء القدرة التنظيمية الراهنة على مدى سنوات عديدة كي يضطلع صندوق الأمم المتحدة للسكان بولايته بصورة فعالة . وتحقيقا لهذا، من الجوهري بصورة مطلقة الوصول إلى كتلة حرجة في التنظيم. وذكرت أن من شأن خفض هذا المستوى أن يلحق ضررا بلا موجب بقدرة المنظمة على الوفاء بمسؤولياتها كما ونوعا على السواء.

٣٢ - وفي هذا السياق، تناولت أيضا مشاعر القلق التي أبدتها بعض الوفود بشأن النسب بين الموظفين في المقر وفي الميدان وذلك بتحليل الاتجاه الماضي في النسبة بين موظفي المقر والميدان. وأشارت إلى أن صندوق الأمم المتحدة للسكان قد أجرى تخفيضات كبيرة في السنوات الست الماضية في نسبة موظفي الصندوق في المقر، من ٤٠ في المائة من مجموع الموظفين في عام ١٩٨٧ الى ٢٩ في المائة اليوم. ومازالت هذه النسبة آخذة في الانخفاض. وفي هذا الصدد، ذكرت أن صندوق الأمم المتحدة للسكان لا يتولى المسؤولية عن برمجة المساعدة السكانية فقط ، وإنما أيضا عن خلق إدراك عام وأن مقر صندوق الأمم المتحدة للسكان يضطلع بصورة خاصة بدور كبير في هذين المجالين.

٣٣ - وبالإشارة إلى الاستفسار عن الوفورات التي يمكن تحقيقها في التكاليف نتيجة التشغيل الآلي للمكاتب، لاحظت كذلك أن عدد موظفي فئة الخدمات العامة في المقر قد زاد ستة أشخاص فقط منذ عام ١٩٨٧. وكما اشير اليه في الميزانية المقترحة للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ (DP/1993/35)، زادت انتاجية موظفي فئة الخدمات العامة زيادة كبيرة منذ عام ١٩٨٧. وبدون هذه الزيادة في الانتاجية، لكانت الاحتياجات من هؤلاء الموظفين أكثر من ذلك بكثير.

٣٤ - وعلقت مديرة شعبة شؤون المالية والموظفين والإدارة على ذلك قائلة أن صندوق الأمم المتحدة للسكان قدم تقريرا عن التمييز بين الدعم الاداري والدعم البرنامجي، والنفقات البرنامجية في الوثيقة (DP/1986/42)، التي أقرها مجلس الادارة في مقرره ٥٣/٨٦، الفقرة ٨، وأن المبادئ التوجيهية مازالت سارية. وفضلا عن ذلك، وردا على السؤال بشأن ترتيبات خدمات الدعم التقني والخدمات الادارية والتشغيلية الجديدة، أشير الى هذه الترتيبات بدأت في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ حينما دخل هيكل تكاليف الدعم الجديد حيز التنفيذ، وفقا للمقرر ٣٧/٩١. وذكرت أيضا أنها ليست على علم بأي حالة تحسب فيها تكاليف موظفي الميدان على ميزانيات المشاريع، ولكنها وعدت ببحث هذه المسألة.

٣٥ - وبالاشارة إلى تعليقات وفود على معدلات تنفيذ البرامج في عام ١٩٩٢، ردت مديرة شعبة شؤون المالية والموظفين والإدارة على ذلك قائلة أن هذه المعدلات جاءت نتيجة عوامل عديدة: الاتجاه الحذر الذي يتخذه الصندوق نحو برمجة الموارد نظرا لتجاوز النفقات التي تكبدها بشأن برامج في عام ١٩٩٢؛ وبطء بدء عدد كبير من البرامج القطرية الجديد؛ والأخذ بنظام جديد لترتيبات تكاليف الدعم؛ وتحقيق مكاسب غير متوقعة في أسعار الصرف في مساهمات نجمت في أواخر العام، فضلا عن عوامل أخرى.

وأضافت قائلة إن صندوق الأمم المتحدة للسكان لن يصادف أي مشاكل في استخدام هذه الأموال غير المستعملة في عام ١٩٩٣ وبناء على ذلك سيكون معدل تنفيذ البرنامج أفضل في هذا العام.

٣٦ - وأوضحت مديرة شعبة شؤون المالية والموظفين والإدارة أن مسألة نسبة خدمات الدعم الاداري والبرنامجي إلى نفقات البرنامج ينبغي أن تدرس على مدى عدد من السنوات، بدلا من التركيز على أساس سنة واحدة. وذكرت أن الحالة قد تتحسن في عام ١٩٩٣، لا سيما نظرا للمبلغ الكبير المرحل من عام ١٩٩٢ الى عام ١٩٩٣. وقد رفع هذا النسبة في عام ١٩٩٢، ولكنه سيؤثر تأثيرا عكس ذلك في عام ١٩٩٣ إذا استخدمت أموال البرامج المتاحة الناجمة عن ذلك كما هو متوقع.

٣٧ - وردا على ما أبداه بعض المندوبين من مشاعر قلق فيما يتعلق بافتراضات التضخم المستخدمة في الميزانية، ذكرت مديرة شعبة شؤون المالية والموظفين والإدارة أنه إذا تجاوزت مستويات التضخم الفعلية اثناء فترة السنتين المستويات المفترضة في الميزانية، عندئذ سيرد صندوق الأمم المتحدة للسكان على ذلك بتخفيض كل من النفقات الادارية والبرنامجية؛ ولكن مع التشديد بوجه خاص على ضمان موارد يمكن برمجتها قدر الإمكان. وأضافت قائلة إن افتراضات التضخم المستخدمة في إعداد ميزانية الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ قد أسقطت نسبة تضخم قدرها ٤ في المائة لتكاليف المقر و ٦ في المائة لتكاليف المكاتب الميدانية.

٣٨ - وردا على السؤال الذي وجه بشأن الأرصدة النقدية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ذكرت مديرة شعبة شؤون المالية والموظفين والإدارة أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يستثمر ويدير موارد الصندوق غير المنفقة وستقدم التفاصيل المتعلقة بمتوسط الأرصدة في هذه الحسابات إلى الوفد الذي قدم الاستفسار عن ذلك.

٣٩ - وكما طلبت وفود عديدة، قدمت مديرة شعبة شؤون المالية والموظفين والإدارة المعايير المستخدمة لتحديد مستوى وظائف المديرين القطريين في صندوق الأمم المتحدة للسكان. وقدمت أيضا معلومات إضافية بشأن نظام تقييم الموظفين ووصفت نظام استعراض تقييم الأداء الجديد للصندوق. وأشارت المديرة أيضا الى أنه قد تسارعت خطى تحقيق لامركزية سلطة الاعتماد والتنفيذ الوطني منذ عام ١٩٨٧. وبناء على ذلك، يطلب الى المدير القطري لصندوق الأمم المتحدة للسكان الوفاء بعدد من المسؤوليات المعقدة والحساسة. وهي تشمل، في جملة أمور أخرى، تقديم المشورة فيما يتعلق بالسياسات على أرفع المستويات؛ وتنسيق المساعدة السكانية؛ وتوفير الخبرة الفنية التقنية؛ والعمل كمدافع عن المسائل السكانية؛ وادارة تنمية ورصد وتقييم البرامج السكانية، وفي النهاية، ادارة مكتب ميداني. وأوضحت أيضا أن وظيفة المدير القطري برتبة مد - ١ لن تكون أعلى من وظيفة المنسق المقيم في المكاتب الميدانية التي اقترح صندوق الأمم المتحدة للسكان ترفيع وظيفة المدير القطري فيها. وردا على طلب مباشر من وفود عديدة ومن أجل وضع واقتراح صندوق الأمم المتحدة للسكان في منظور مناسب تجاه وكالات الأمم المتحدة الأخرى، أحاطت المديرة الوفود علما بأن ما يزيد عن ٢٨ في المائة حاليا من رؤساء المكاتب الميدانية لمنظمة الأمم المتحدة

للطفولة (اليونيسيف) برتبة مد - ١ و ٢٤ في المائة منهم برتبة مد - ٢ . وبالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، فإن أغلبية رؤساء المكاتب الميدانية برتبة مد - ١ و ٢٤,٣ في المائة منهم برتبة مد -٢. واذا اعتمد مجلس الادارة اقتراحات الصندوق، فلن يصبح هناك سوى ٢٠ في المائة من رؤساء المكاتب الميدانية لصندوق الأمم المتحدة للسكان برتبة مد - ١ ولن يكون هناك أي أحد برتبة مد - ٢.

٤٠ - وردا على السؤال بشأن نقل وظائف برتبة مد - ١ حينما يعاد انتداب شاغرها، علقت مديرة شعبة شؤون المالية والموظفين والإدارة على ذلك فقالت إن الوظائف الست الأصلية برتبة مد - ١ لم تنقل وما زالت كائنة في اثيوبيا وبنغلاديش وتايلند والصين وكينيا والهند. والوظائف الجديدة برتبة مد -١ تقترح لأوغندا وباكستان وجمهورية تنزانيا المتحدة ومصر والمكسيك ونيجيريا. وهذه الوظائف، شأنها شأن جميع الوظائف في الصندوق، ليست قابلة للنقل. إلا أنها لاحظت أنه في عام ١٩٨٧، عند الموافقة على الوظائف الست الموجودة برتبة مد - ١، كان من المفهوم لدى لجنة الميزانية والمالية وادارة صندوق الأمم المتحدة للسكان أنه لم يتسنى دائما قصر ندب موظفي الرتبة مد - ١ على هذه الوظائف الست. بيد أنه سيكون من الأيسر، مع وجود وظائف ست إضافية، الحفاظ على الانتدابات الى مقر عمل رتبة مد - ١ المعتمدة.

٤١ - وعلقت على تنزيل ثلاث وظائف ادارية أقدم، فذكرت مديرة شعبة شؤون المالية والموظفين والإدارة أن هذه المقترحات قد أدرجت في الميزانية بناء على طلب الأمين العام للأمم المتحدة في سياق خططه المتعلقة باعادة التشكيل. وفي الوقت نفسه، قدمت الى الأمين العام مسألة ترفيع ست وظائف برتبة مد - ١ في الميدان وقد ارتأى أنها مقبولة، حيث أنها تتمشى مع جهوده الرامية الى زيادة تحقيق اللامركزية وتعزيز أنشطة المكاتب الميدانية.

٤٢ - وعلقت مديرة شعبة شؤون المالية والموظفين والإدارة على إنشاء مكتب في اريتريا، فذكرت أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يعمل في إطار الجهود التي يبذلها الأمين العام لكفالة توحيد وجود الأمم المتحدة هناك.

٤٣ - وفيما يتعلق بموضوع إيجار أماكن المقر، علقت المديرة على ذلك بأن قالت أن إيجار مقر صندوق الأمم المتحدة للسكان الحالي سينتهي في نهاية عام ١٩٩٥. بيد أنه لم يبدأ بعد إجراء مفاوضات بشأن تجديد الايجار وذلك نظرا للمناقشات الجارية فيما يتعلق بإمكانية الانتقال الى بون بألمانيا. وبالاشارة الى مسألة الضرائب، ذكر أن الأمانة العامة للأمم المتحدة تنظم اجتماعا هذا الشهر لمناقشة أمور في جملتها هذه المسألة ومسائل متصلة بها مع أطراف ذوي علاقة بالموضوع.

٤٤ - وبالإشارة إلى وحدة المتطلبات من موانع الحمل وادارة السوقيات، ردت المديرة قائلة أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يعتزم، في الوقت الحاضر، مواصلة هذه الأنشطة كمشروع، وأنه سيجري النظر في مركزها في المستقبل في ضوء حالة التمويل وعوامل أخرى.

٤٥ - وردا على السؤال الذي وجهه أحد الوفود فيما يتعلق بأثر المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية على الأعمال المعتادة التي يضطلع بها صندوق الأمم المتحدة للسكان، ذكرت المديرة أن للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية أمانته المستقلة عن أمانة صندوق الأمم المتحدة للسكان. ومع ذلك، يؤدي بعض الموظفين، مثل المديرة التنفيذية، وظائف لكل من المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية والصندوق. وأضافت قائلة إن الموظفين الذين يؤدون هذه الأدوار المزدوجة سيؤدون أعمالهم بجهد أكبر مما يبذلونه في المعتاد كي يضطلعوا بكلا الواجبين.

٤٦ - واشارت مديرة شعبة شؤون المالية والموظفين والإدارة إلى التنقيحات المقترحة للنظام المالي بشأن الشراء، فذكرت أن النهج المتبع فيما يتعلق بايرادات المشتريات يتمشى مع توصيات مراجعي الحسابات الداخلية للصندوق. وبالاضافة الى ذلك، ذكر أنه حيث أن ترتيبات تقاسم التكاليف الجديدة تكمل الترتيبات المعمول بها بالفعل، من المرتقب أن يؤثر الأخذ بهذه الترتيبات تأثيرا إيجابيا، إن كان سيحدث أي تأثير له، على تمويل المشاريع.

توصية اللجنة

٤٧ - وبعد أن نظرت لجنة الميزانية والمالية في هذا الموضوع، أوصت مجلس الادارة باعتماد مشروع المقرر التالي:

النظام المالي

إن مجلس الادارة ،

وقد نظر في تقرير المديرة التنفيذية عن التنقيحات المقترح إدخالها على النظام المالي لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/1993/63)؛

يوافق على بنود النظام المالي التالية:

المادة الخامسة - الصناديق الاستئمانية

البند ٥-٤: تعامل الأموال التي يتلقاها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي في إطار البند ١٤-٦ لشراء لوازم ومعدات وخدمات بالنيابة عن الحكومات أو الوكالات المتخصصة أو المنظمات الحكومية الدولية أو غير الحكومية الأخرى وبناء على طلبها بوصفها صناديق استئمانية.

المادة الرابعة عشرة - المراقبة الداخلية

البند ١٤-٦: يجوز أن يقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان لوازم ومعدات وخدمات في إطار ترتيبات الشراء بالنيابة عن الحكومات أو الوكالات المتخصصة أو المنظمات الحكومية الدولية أو غير الحكومية الأخرى وبناء على طلبها حيثما تكون هذه اللوازم والمعدات والخدمات مطلوبة لأغراض متصلة بأنشطة صندوق الأمم المتحدة للسكان ومتسقة مع أهداف الصندوق وسياساته، على أن يدفع المبلغ الكامل مقدما قبل القيام بأنشطة الشراء لتغطية جميع التكاليف، بما فيها رسوم التأمين والخدمة المتصلة بشراء هذه اللوازم والمعدات والخدمات.

المادة الثانية - التعاريف

البند ٢-٢ جيم '٦': يعني "تقاسم التكاليف" الترتيب الذي سيجري بموجبه تغطية تكاليف المشاريع بالكامل أو في جزء منها، والتي عادة ما تحمل على الموارد العادية لصندوق الأمم المتحدة للسكان بما فيها سداد قيمة تكاليف الخدمات الإدارية والتشغيلية ذات الصلة المدفوعة للوكالات التنفيذية، عن طريق تبرع أو تبرعات مقدمة من الحكومة المتلقية أو من حكومة أو أكثر من حكومة أخرى بخلاف الحكومة المتلقية أو من مؤسسة أو مؤسسات في منظومة الأمم المتحدة أو من مؤسسات أو وكالات حكومية دولية ليست طرفا في منظومة الأمم المتحدة. ويمكن أن تبرم هذه الترتيبات على الأسس التالية:

- تقاسم تكاليف المشاريع التي يتصل فيها التبرع بمشروع محدد؛

- وتقاسم تكاليف البرامج التي لا يتصل فيها التبرع بمشروع محدد ولكن بجميع المشاريع أو بعدد منها في البلد المتلقي أو المنطقة المتلقية؛

- وتقاسم التكاليف مع طرف ثالث وهو ما يمكن أن يكون إما تقاسم لتكاليف المشاريع أو البرامج حيث يقوم كيان أو أكثر من كيان بخلاف الحكومة المتلقية بدفع التبرع.

المادة الرابعة - أموال صندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٤-١٢: يؤذن للمدير التنفيذي بالدخول في اتفاقات لتقاسم تكاليف مشروع و/أو برنامج و/أو طرف ثالث، شريطة أن تحظى ترتيبات تقاسم التكاليف هذه بقبول البلد المتلقي أو البلدان المتلقية، ورهنا بالمبادئ التي قد يحددها مجلس الإدارة.

البند ٤-١٣: تخضع اتفاقات تقاسم التكاليف والمساهمات المقدمة في إطارها للشروط التالية:

(أ) تحدد المساهمات بدولارات الولايات المتحدة وذلك للأغراض المحاسبية؛ بيد أن صندوق الأمم المتحدة للسكان قد يقبل السداد بالعملة المحلية للحكومة المتلقية بالقدر الذي يمكن أن تستعمل فيه هذه العملة لتغطية احتياجات نفقات المشاريع؛

(ب) تدفع المساهمات وفقا لاتفاق كتابي يعقد بين المساهم وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وسينص هذا الاتفاق بالتحديد على أنه ينبغي أن تدفع المساهمات قبل تنفيذ الأنشطة المزمعة. وسوف تقبل جميع المساهمات المقدمة من أطراف ثالثة رهنا بموافقة الحكومة المتلقية.

(ج) وفي حالة عدم سداد المدفوعات المطلوبة بمقتضى الفقرة الفرعية (ب) أعلاه، لا يكون صندوق الأمم المتحدة للسكان ملزما بتقديم أموال من موارده العادية المبرمجة الى أي من الأنشطة المخططة بموجب اتفاق تقاسم التكاليف.

- - - - -